الحلول: في العودة الى الدستور

رحم الله الرئيس فؤاد شهاب،كان عند كل نشوب أزمة يقول:"عودوا الى الكتاب"(الدستور)،فلماذا اليوم لا نعود الى الكتاب؟ ام اننا اعتدنا في لبنان ان نكون كأهل قريش في عبادتهم اللآت والعزى،التي احياناً كانت تصنع من تمر،في اوقات الجوع تؤكل،وفي اوقات الشبع تعبد.وهكذا نحن في لبنان،حين يكون نص دستوري لمصلحة فريق يقدسه حتى الثمالة،وحين يتعارض يهمشه دون هوادة.

من الثوابت ايها السادة ان لبنان ارضاً واحدة،وطن نهائي لجميع ابنائه،واحداً ارضاً وشعباً ومؤسسات وفقاً للفقرة "أ" من مقدمة الدستور،والشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبرالمؤسسات الدستورية وفقاً للفقرة "د"من مقدمة الدستور،ولا فرز للشعب على اساس اي انتماء كان،ولا تجزئة وفقاً للفقرة "ط" من مقدمة الدستور،فلماذا تصرون ان تجعلوا من دستورنا كاللآت والعزى؟

لا يا سادة ان دستورنا واضح، وبمضمونه كل الحلول لكل مشاكلنا في هذا الوطن، المطلوب تطبيقه فقط.

والواقع ان الحكومة الميقاتية المستقيلة،انطلقت من الدستور عندما طرحت مشروعها الانتخابي القائم على النسبية والمحافظات الثلاثة عشر،فاتفاق الطائف حدد الدوائر الانتخابية بالمحافظات ولكن بعد اعادة النظر في التقسيمات الادارية الحالية.

الدستور ايها السادة فتح الباب على مصرعيه أمام التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية،والمادة 24 من الدستور نصت على ان" توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

"أ" بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين

"ب" نسبياً بين طوائف كل من الفئتين

"ج" نسبياً بين المناطق

يستنتج مما تقدم في الفقرة "أ" ان المساواة بين المسيحيين والمسلمين هو موضوع ميثاقي (اتفاق الطائف)ومحط اجماع اللبنانين،كما يستنبط من الفقرتين "ب" و"ج"،

اقرار النسبية بين طوائف كل من الفئتين،وكذلك بين المناطق،يتبين بوضوح ان هاتين الفقرتين فتحتا الباب واسعاً امام المؤسسات المولجة بولوج باب التمثيل النسبي،والسؤال الذي يطرح، مما تتألف الطوائف اللبنانية؟ أليس من مجموع الشعب اللبناني، كذلك ما المقصود بالمناطق ؟ أليس جغرافيا وارض الجمهورية اللبنانية الواحدة وفقاً لمضمون الفقرة "أ" من مقدمة الدستور،لا سيما اذا ما عطفنا هذا على ما سبق ونصت عليه الفقرة"ط" من مقدمة الدستور" لا فرز للشعب على اساس اي انتماء كان ولا تجزئة"،واذا كان الدستور قد اقر النسبية بين الطوائف(اي مجموع اللبنانين)والمناطق اي( ارض لبنان الواحدة)،الا يعني انه قد فتح الباب واسعاً لولوج الصيغة النسبية في التمثيل النيابي،ولبنان دائرة واحدة مع الحفاظ على الفقرة"أ" من المادة 24،ومع الحفاظ على حصة كل طائفة وفقاً لحجم تمثيلها،وعلى حصة كل منطقة وفقاً لعدد المسجلين بقوائمها الانتخابية؟

ايضاً،فان نص المادة 27 من الدستور" عضو مجلس النواب يمثل الامة جمعاء،ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد او بشرط من قبل ناخبيه" الا تعني هذه المادة ان مجموع الشعب الذي يشكل الامة اللبنانية يجب ان يشارك في اختيار عضو مجلس النواب، اي ان كل الشعب اللبناني( ممن تتوفر فيهم الشروط) يشترك في اختيار العضو الواحد،الا يعني هذا ان يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة؟ والا كيف يمثل نائب دائرة معينة ناخبين دائرة اخرى طالما لم يمنحوه وكالتهم التمثيلية؟ وبموجب اي وكالة تمثيلية؟ ان هذه المادة تتجه بوضوح لاعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة،وان مجموع الأمة يشترك في انتخاب اي عضو،وهذا الاخير يمثل مجموع الآمة في حال فوزه، بالرغم من ان هذه القاعدة تعتبر من اهم القواعد التي يقوم عليها النظام البرلماني، ولكن في لبنان الخلاف قائم ودائم بين النظرية والتطبيق.

اذن لماذا السير بعكس ما اقره الدستور،لماذا تريدون ان يمثل النائب كانتون طائفي،وان يكون منتحل صفة في تمثيله للبنانيين غير المنتمين الى طائفته او دائرته؟ ولماذا هذا الاصرار على خرق الدستور في كل مناسبة،وتدمير البنية الوطنية كياناً وشعباً؟

يبدو ان المشترع في اتفاق الطائف كان فذاً ومتبصراً عندما أقر النسبية في التمثيل النيابي بين الطوائف اي مجموع الشعب اللبناني،وبين المناطق اي اراضي الجمهورية،لاقتناعه ان النسبية هي الخطوة الاولى لالغاء الطائفية ولبناء الجمهورية،ونحن ننبه،انه اذا اصريتم على خرق الدستور في الموضوع الانتخابي، فان دستوركم لن يبقى الجامع المانع ولا السور الذي يقي الامة من الانهيار،وانه لا شرعية لاي نظام انتخابي لا يقوم على النسبية ،ولبنان دائرة انتخابية واحدة،واقله اعتماد المحافظة بعد اعادة النظر في التقسيمات الادارية،فعودوا الى الدستور مصدر الحلول،ومن حق لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات ان يحكم وفقاً للدستور وبظل مبدأ سيادة القانون.

 الدكتور خالد الخير

 باحث في القانون الدستوري

جريدة النهار